

تركيا في عهد الحزب الديمقراطي (1950 - 1960)

تكلمنا في المحاضرة السابقة عن التحول السياسي الذي شهدته تركيا بعد الحرب العالمية الثانية المتمثل بالانتقال الى مرحلة التعددية الحزبية بعد ان عاشت تركيا مرحلة عقدين ونصف من سيطرة الحزب الواحد، الا انه مع تطورات الاوضاع الدولية وانعكاساتها على الداخل التركي فكان لابد لها من ان تسير وفق المنهجية الغربية التي تسعى تركيا السير بمركبها ، فكانت مسألة التعدد الحزبي نتيجة حتمية في تلك المرحلة ، ومن هنا صدر قانون تعدد الاحزاب فتشكلت على اثره عدة احزاب لتدخل السباق الانتخابي ، وكان من أبرزها الحزب الديمقراطي واحزاب صغيرة لم تحظى بالفوز في انتخابات 1946 .

اراد حزب الشعب الجمهوري ان يعكس صورة للشارع التركي ان الحزب الديمقراطي هو جزءاً منه بدليل ان قاداته كانوا اعضاء في حزب الشعب فكان يصور ان ما يجري من تغيير في نهاية المطاف منصب في مصلحة حزب الشعب الجمهوري ، وبالفعل جرت الانتخابات عام 1946 واستطاع الاخير ان يحقق فوزاً فيها بحصوله على قرابة (240) مقعداً مقابل (65) مقعد للطرف الاخر مما اتاح لحزب الشعب الجمهوري مرة اخرى تولي قيادة البلد ، ولكن مع انتخابات 1950 بدأ الحزب الديمقراطي يغير من استراتيجيته وبرنامجه الانتخابي في مجالات عديدة كان ابرزها الجانب الديني عندما اعلن حرية التعبير وحرية الدين وعودة المظاهر الاسلامية ، الى جانب برنامجه الاصلاحى في المجال الاقتصادي والسياسي مستغلاً ما احدثه حزب الشعب من سلبيات على تركيا خاصة في مسألة الدين والاقتصاد وحرية التعبير ، جرت الانتخابات عام 1950 وكان من نتائجها ان حقق الحزب الديمقراطي الاغلبية البرلمانية مما اتاح له تشكيل حكومة بمفرده وبالفعل تشكلت حكومة الحزب الديمقراطي إذ تولى عدنان مندريس رئاسة الوزراء وجمال بايار رئاسة الجمهورية .

عندما نقيّم تجربة الحزب الديمقراطي لابد من ان ننظر الى ان تجربة الحزب في ادارة تركيا كانت قد مرت بمرحلتين :

المرحلة الاولى من (1950 - 1956) والثانية من (1956 - 1960) وعندما نقارن

بين المرحلتين نجد ان هناك اختلاف جذري بين الاولى التي اتسمت بالتطور في المجال الاقتصادي ، خاصة في مجال الزراعة واستخدام المكننة واستغلال الاراضي لزراعتها ودعم الفلاحين ، وكذلك شهدت تركيا في هذه المرحلة تغييراً ملحوظاً في المجال الاجتماعي والثقافي والديني ، اذ اعلن الحزب السماح بعودة المظاهر الاسلامية ورفع الاذان والتعليم الديني وفسح المجال امام نشاطات الطرق والجماعات الصوفية ، كذلك سمح لحرية التعبير ، واستخدم الرأي العام كأداة لنقل معاناة المجتمع من خلال الصحافة وحرية الرأي .

في المجال السياسي الخارجي فُتحت افاق جديدة لتركيا من خلال تقوية علاقاتها مع الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية وربط البلاد بمشاريع الاحلاف الدولية وخاصة حلف شمال الاطلسي (الناتو) وهذا الامر ساهم في منح تركيا المزيد من القروض المالية التي تدعم اقتصادها الداخلي وكذلك فسح المجال امام الاستثمار الاجنبي .

ولكن بعد انتخابات 1954 وتولي الحزب الديمقراطي مرة اخرى زمام الامور وتشكيل حكومة ثانية لوحظ من خلال ادائها انها لم تكن بالمستوى الاول وذلك بسبب المشاكل التي بدأت تصعد الى الأفق لاسيما في تحول ممارسة حكومة الحزب الديمقراطي لسياسة تكميم الافواه والاعتقالات وعدم فسح المجال لحرية الرأي والنقد و خاصة من قبل احزاب المعارضة ممثلة بحزب الشعب الجمهوري ، وكذلك زادت المشاكل الاقتصادية في تركيا خاصة بعد اغراق البلاد بالديون الخارجية وضعف الاقتصاد الداخلي الامر الذي ادى الى انخفاض قيمة الليرة التركية وتقشي ظاهرة التضخم والازمة الاقتصادية ، ومن جانب اخر كان اهتمام الحكومة بالأراضي الزراعية العائدة لكبار ملاكي الاراضي والذين كان معظمهم متنفذين في السلطة مع غياب دعم الفلاح التركي قد دفع الاخير الى ترك مهنة الزراعة والهجرة الى المدينة خاصة المدن الكبرى لاسيما اسطنبول بحثاً عن العمل الامر الذي جعل هذه الشريحة المهجرة تشكل عبئاً على هذه المدن خاصة بعد تجمعهم في مناطق اطراف المدن حتى اصبحت فيما بعد احياء سكنية معدمة من الصفيح ، وكان هؤلاء معظمهم عاطلين عن العمل وهذا بدوره نما ظاهرة الجريمة والعنف السياسي الى جانب فسح المجال امام الطرق والجماعات الصوفية مما جعل المظاهر الدينية تظهر جلياً في البلاد وبدأ رجال الدين يؤثرون على الوضع القائم وخاصة زعماء الطرق الصوفية

ومن ابرزها الطريقة النورية عندما كان يرسل رسائل النور التي تدعو الى الانقلاب على النظام العلماني .

هذه التطورات او الاحداث الى جانب ربط تركيا بالأحلاف الدولية وخاصة حلف شمال الاطلسي وحلف بغداد وايزنهاور جعل البلاد تدخل في أزمة اقتصادية حادة بسبب إعداد جيشاً كبير أثر تمويله على اقتصاد البلد الى جانب تأثيراته على علاقات تركيا الاقليمية بالجوار الجغرافي مما دفع قوى المعارضة الى ضرورة احداث تغيير في النظام السياسي والعمل على التخلص من الحزب الديمقراطي ، وهذا ما حدث فعلاً في 27 / ايار / 1960 بانقلاب عسكري قادته جنرالات عسكرية بزعامة جمال كورسيل لتبدأ مرحلة جديدة في النظام السياسي التركي وهي مرحلة الانقلابات العسكرية .